Document: EB 2014/LOT/P.3
Date: 21 February 2014
Distribution: Public
Original: French

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# تقرير رئيس الصندوق

# بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى

# جمهورية توغو من أجل

# المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Aissa Touré Sarr**
مديرة البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2147 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: ai.toure@ifad.org

نشر الوثائق:

**Deirdre McGrenra**
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

**للموافقة**

# المحتويات


**موجز التمويل** **iv**

**توصية بالموافقة** **1**

**أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي** **1**

ألف- السياق الوطني والتنمية الفقر الريفي 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية 1

**ثانيا- وصف المشروع** **2**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 2

جيم- المكونات/النتائج 3

**ثالثا- تنفيذ المشروع** **4**

ألف- النهج 4

باء- الإطار التنظيمي 4

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 5

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 5

هاء- الإشراف 7

**رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده** **7**

ألف- تكاليف المشروع 7

باء- تمويل المشروع 8

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 8

دال- الاستدامة 8

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 9

**خامسا- الاعتبارات المؤسسية** **9**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 9

باء- المواءمة والتنسيق 10

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 10

دال- الانخراط في السياسات 11

**سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني** **11**

**سابعا- التوصية** **12**

## الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 13

## الذيل

الإطار المنطقي

## جمهورية توغو

### المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية

*تقرير التصميم النهائي*

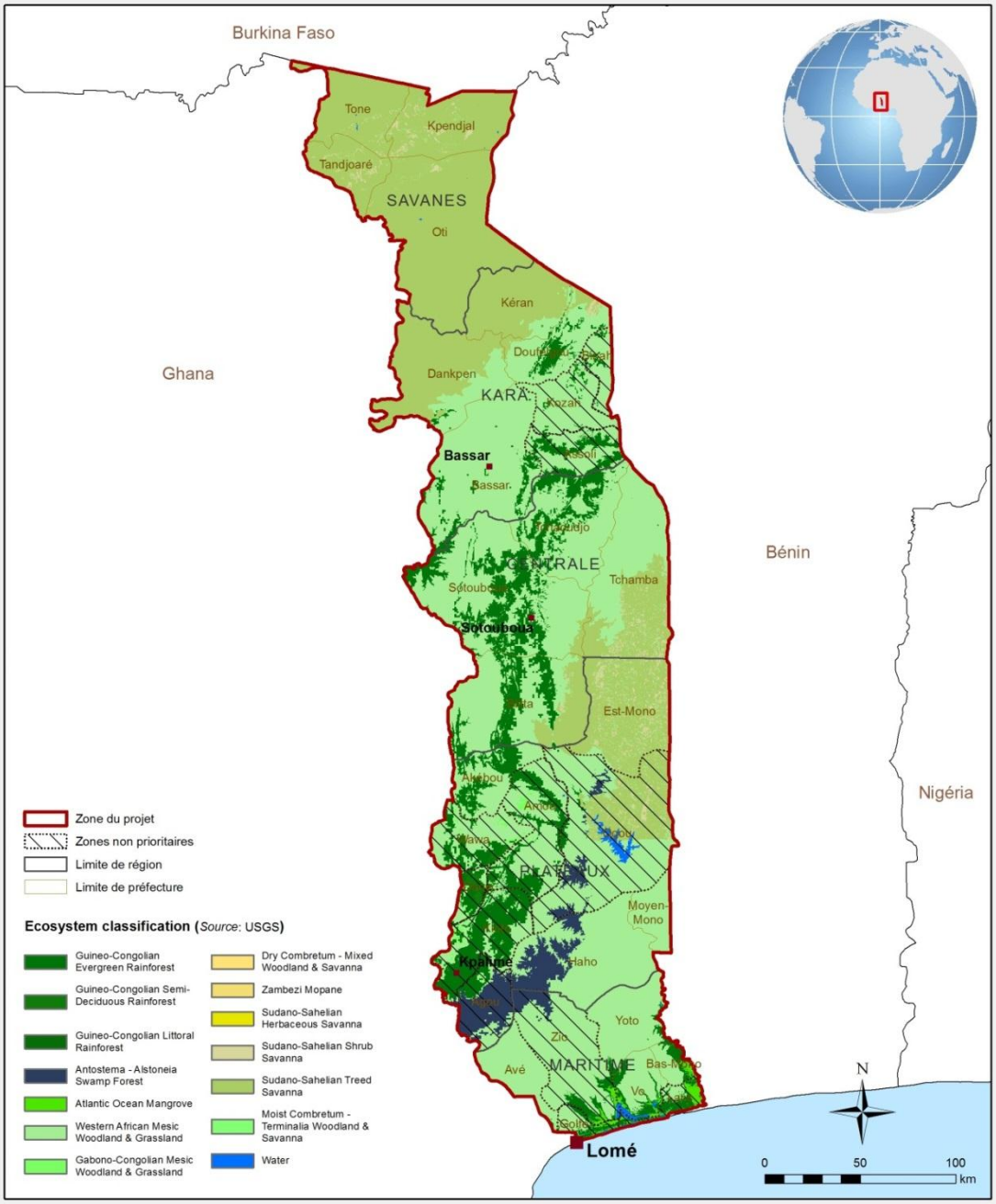


إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

**المصدر:** *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية* 20-11-2013

# جمهورية توغو

# المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية

## موجز التمويل

| | |
|---|---|
| **المؤسسة المُبادِرة:** | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| **المقترض/المتلقي:** | جمهورية توغو |
| **الوكالة المنفذة:** | وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية |
| **التكلفة الكلية للمشروع[1]:** | 39.6 مليون دولار أمريكي |
| **قيمة قرض الصندوق:** | 7.018 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.8 مليون دولار أمريكي تقريبا) |
| **قيمة منحة الصندوق:** | 7.018 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.8 مليون دولار أمريكي تقريبا) |
| **شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:** | مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا |
| **الجهات المشاركة في التمويل** | مؤسسات تمويل شريكة |
| **قيمة التمويل المشترك:** | 8.67 مليون دولار أمريكي |
| **مساهمة المقترض/المتلقي:** | 3.83 مليون دولار أمريكي |
| **مساهمة المستفيدين:** | 1.89 مليون دولار أمريكي |
| **المؤسسة المكلفة بالتقدير المسبق:** | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| **المؤسسة المتعاونة:** | يخضع لإشراف الصندوق المباشر |
| **تمويل بأثر رجعي:** | للنفقات المؤهلة لهذا المشروع البالغة 0.241 مليون دولار أمريكي، والمتكبدة في الفترة من 24 يناير/كانون الثاني 2014 وحتى تاريخ بدء نفاذ اتفاقية التمويل |

[1] تتضمن التكلفة الكلية للمشروع عجزا في التمويل قدره 3.56 مليون دولار أمريكي تقريبا، يمكن حشده عن طريق حكومة توغو أو تمويله من الصندوق بدءا من عام 2016.

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية توغو من أجل المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 57.

# قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية توغو من أجل المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية

## أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

### ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- تركت الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها توغو بين عامي 1990 و2005 الاقتصاد في حالة ضعف، مع انخفاض حاد في الاستثمارات العامة والخاصة، وكنتيجة طبيعية لذلك لم يحرز أي تقدم ملموس في المؤشرات الاجتماعية. ومنذ عام 2005، أجرت الحكومة إصلاحات كبيرة تهدف إلى تهدئة المناخ الاجتماعي والسياسي وإنعاش الاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال معدل النمو الحالي البالغ 4.9 في المائة منخفضا للغاية لاستحداث فرص عمل وتوليد دخل.

2- ولا يزال أثر الفقر مرتفعا نسبيا في توغو حيث عانت منه نسبة 58.7 في المائة من السكان في عام 2011 (استراتيجية تعجيل النمو وتعزيز فرص العمل، 2013-2017) مقابل 61.7 في المائة في عام 2006. وعلى الرغم من انخفاض الفقر على نطاق واسع، إلا أنه يبقى في الأساس ظاهرة ريفية، حيث تعيش نسبة تزيد عن 73.4 في المائة من سكان الريف تحت خط الفقر، مقابل 28.5 في المائة في لومي في عام 2011.

3- وفي توغو، يمثل قطاع المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة بلا شك عنصرا أساسيا في الاقتصاد وفرص العمل. وفي الإقليم بأكمله، تنصب الأنشطة المتعلقة بالمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة أساسا في مجالي الزراعة والحرف اليدوية. وتدخل الزراعة في صميم السلاسل (من إمدادات المدخلات والمعدات إلى بيع المنتجات إلى المستهلك النهائي).

### باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية

4- لضمان تحقيق استقرار اجتماعي وسياسي ونتائج اقتصادية مرضية، وضعت توغو إطارا سياسيا ومؤسسيا يعمل كإطار مرجعي للتدخلات في مجال الاستثمارات القطاعية.

5- وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، اعتمدت الحكومة في عام 2009 البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، بوصفه إطار التدخل لمشروعات التنمية الريفية. وتتوخى توغو أن تحقق بحلول عام 2015 نموا زراعيا سنويا لا يقل عن 6 في المائة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أدخلت السياسة الوطنية للتنمية الزراعية في توغو للفترة 2013-2022 لاستكمال البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي.

وتهدف السياسة الوطنية للتنمية الزراعية في توغو إلى أن تجعل الزراعة مصدرا متسارعا وشاملا لنمو الاقتصاد الوطني، واستحداث فرص عمل مستقرة في المناطق الريفية، وخاصة للنساء والشباب، وتوليد النقد الأجنبي للبلد ومكافحة الفقر الريفي.

6- وبالإضافة إلى ذلك، تجري توغو عملية إصلاح كاملة للوائح المطبقة على القطاع الخاص ليكون حافزا استراتيجيا في مكافحة الفقر، وخاصة على مستوى المشروعات الصغرى والصغيرة الموجودة أساسا في القطاع غير المنظم أو غير الرسمي. ويعتبر القطاع الخاص الريفي، الذي يتألف أساسا من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مصدرا كبيرا جدا لفرص العمل ويشكل أساس القطاع الخاص المحلي ذاته. وتمثل هذه الشركات ما يقرب من 70 في المائة إلى 80 في المائة من إجمالي عدد الشركات في توغو (وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المنطقة الحرة، 2006). وعلى الرغم من أن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية لديه العديد من المنافذ المفيدة اقتصاديا، فإنه لا يوفر حتى الآن فرص عمل مستقرة ومستدامة لسكان الريف، وخاصة الشباب.

# ثانيا- وصف المشروع

## ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

7- سيغطي المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية البلد بأكمله. وسوف ينفذ المشروع تدخلات في مناطق البلد الخمس (المنطقة البحرية والهضاب والمنطقة الوسطى وكارا وسافانا) وسوف يصل إلى 20 محافظة. غير أنه سيتم تنفيذ المشروع في "مناطق تركيز" ذات أولوية مع مراعاة: (1) الحاجة إلى دعم إنشاء المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة ونموها في مناطق تتمتع بإمكانات تنمية كبيرة (قطاعات واعدة، وأسواق كافية ومتنامية، وبنية تحتية مناسبة أو مقررة، ووجود مؤسسات مالية شريكة)؛ (2) الرغبة في تجنب تشتت وتفرق التدخلات بالرجوع إلى الدروس المستفادة من المشروعات المماثلة؛ (3) الحاجة إلى مراعاة إنجازات المشروعات التي تسهم بشكل رئيسي في دعم الإنتاج، ومنها مشروع دعم التنمية الزراعية في توغو.

8- ويستهدف المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية تحديدا الشباب، الرجال والنساء، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و40 سنة. وتتألف مجموعة المشروع المستهدفة أساسا من: (1) شباب الريف من الرجال والنساء، العاطلين عن العمل وأصحاب المبادرات الاقتصادية القادرين على اغتنام فرص إنشاء مشروعات؛ (2) المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة التي أنشأها الشباب من الرجال والنساء الذين يرغبون في تطوير أو تعزيز نشاطهم الاقتصادي في القطاعات الواعدة؛ (3) الشركات الجماعية التي تعمل أساسا عن طريق تعاونيات صغار المزارعين من النساء أو من الجنسين؛ (4) الشباب الأكبر سنا من الرجال والنساء الذين لديهم خبرة في تطوير الأعمال ويمكن أن يكونوا مصدرا لفرص العمل.

## باء- الهدف الإنمائي للمشروع

9- الهدف من المشروع هو دعم تنمية المبادرات الفردية الريفية التي تستحدث فرص عمل مدرة للدخل ومستدامة للشباب على المستوى المحلي. وعند القيام بذلك، سيصل المشروع إلى ما يقرب من 000 280

شخص، من بينهم 000 50 مستفيد مباشر و000 230 مستفيد غير مباشر. والفوائد المتوقعة الرئيسية هي: (1) إنشاء 800 1 مشروع من المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة، تتألف من 100 1 من تلك المشروعات و200 من التعاونيات الممولة والقائمة و500 من المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة المنشأة بالفعل لتعزيز قدراتها التقنية والإدارية؛ (2) استحداث نحو 300 9 فرصة عمل مباشرة في الريف – 600 1 وظيفة تلقائية (مروجو المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة) وتعزيز 000 2 متعاون واستحداث و/أو تعزيز 800 5 وظيفة؛ (3) تحسين تقديم خدمات التدريب/المساندة للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة من خلال مراكز الموارد المتخصصة ومنصات الخدمات المنشأة في كل منطقة تدخل؛ (4) زيادة المعروض من السلع والخدمات؛ (5) تحسين برامج التدريب للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة.

## جيم– المكونات/النتائج

10- يتألف المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية من مكونين تقنيين ومكون تنسيق ورصد وتقييم وإدارة المعرفة.

11- المكون 1: *تسهيل الحصول على الخدمات غير المالية*. يهدف هذا المكون إلى: (1) توسيع سوق خدمات تنمية المشروعات الريفية من خلال عرض مهني لخدمات الدعم المحلية؛ (2) تعزيز المبادرات الفردية الريفية من خلال تنمية مهارات أصحاب المشروعات الصغيرة.

12- المكون الفرعي 1–1 – *تعزيز توفير الخدمات والدعم/المساندة للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة* – يقترح تعزيز هياكل المساندة والدعم والمشورة والتدريب وتكييف عروضها وفقا لاحتياجات المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة وإشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية تعاونية بهدف تحسين بيئة سياسات تنمية المشروعات الصغرى الريفية في توغو.

13- المكون الفرعي 1–2 – *دعم إنشاء وتقوية وتعزيز المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة ومنتجاتها وخدماتها* – يهدف من ناحية إلى تشجيع شباب الريف على اكتساب مهارات الأعمال ومساعدتهم على تحقيق أفكار مشروعاتهم، ومن الناحية الأخرى تعزيز مهارات القائمين على تطوير المشروعات القائمة من خلال السماح لهم بتعزيز مشروعاتهم.

14- المكون 2: *تسهيل الحصول على الخدمات المالية*. يهدف هذا المكون إلى تحسين فرص حصول المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة على الخدمات المالية في إطار علاقة عمل مستدامة مع المؤسسات المالية المجدية. وتراعي خطة التدخل فئتي المجموعة المستهدفة على أساس نهج تسهيل يختلف وفقا لما إذا كان يتعلق بمشروع أولي أو مشروع قائم بالفعل.

15- المكون الفرعي 2–1 – *دعم إنشاء المشروعات الأولية* – يهدف إلى رفع قيود التمويل التي تعيق ظهور المشروعات الجديدة التي ينشئها الشباب في القطاعات الريفية. وتحقيقا لهذه الغاية، سينشئ المشروع آلية باسم "بداية الإنشاء" ستُمكّن رجال الأعمال الشباب من بدء أنشطتهم وتحقيق استقلالهم المالي تدريجيا.

16- المكون الفرعي 2–2 – *تطوير العرض وتعزيز القدرات* – يهدف إلى تحسين عرض الخدمات والعلاقة بين الهياكل المالية اللامركزية وأصحاب المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة. وللقيام بذلك، سيتدخل المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية من خلال ثلاثة عناصر هي: (1) تطوير منتجات جديدة؛

(2) تسهيل حصول المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة على الخدمات المالية؛ (3) إضفاء الطابع المهني على المهارات والممارسات.

17- المكون 3: *التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة*. سيضع هذا المكون ترتيبات التنسيق والإدارة والرصد والتقييم وإدارة المعرفة في المشروع.

# ثالثا- تنفيذ المشروع

## ألف- النهج

18- سيستند تنفيذ المشروع إلى مبادئ التدخل التالية: (1) النهج القائم على الطلب، الذي يتمثل في التدخل استجابة لطلب صريح من أصحاب المبادرات؛ (2) تحديد واختيار المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة التي يتعين تعزيزها وتوطيدها في إطار تطوير الأنشطة المتعلقة أساسا بالقطاع الخاص المحلي؛ (3) مبدأ "التعاقد على العمل" الذي يركز على التعاقد مع مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص لتوفير خدمات (معلومات وتدريب ومشورة ومساندة)؛ (4) نهج إقامة علاقات مع المؤسسات المالية الريفية، يستند إلى أساس طلب فعال لتمويل المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة المجدية؛ (5) تنفيذ التدخلات حسب الأقاليم ومسؤولية الجهات الفاعلة الإقليمية في تنسيق المشروعات واختيار ورصد المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة؛ (6) تعزيز مؤسسات التدريب والدعم/المساندة بهدف تحسين جودة العرض المحلي من الخدمات وبالتالي إلى استدامته؛ (7) البحث عن أوجه التكامل والتآزر مع المشروعات الأخرى (مشروع دعم التنمية الزراعية في توغو التابع للصندوق، ومشروع دعم القطاع الزراعي التابع للبنك الدولي، ومشروع دعم التنمية الشعبية التابع لمصرف التنمية لغرب أفريقيا، ومشروع تنمية القطاع الخاص التابع للبنك الدولي، والمبادرات التي وضعتها الوزارات الأخرى)؛ (8) إدراج المكاسب التقنية للمشروعات المماثلة ومنهجياتها المنفذة على المستوى الوطني ودون الإقليمي (من بينها مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة في السنغال ومشروع مساندة المشروعات الفردية الصغيرة في الريف في غانا).

## باء- الإطار التنظيمي

19- سيتم تنفيذ المشروع على فترة مدتها 6 سنوات (2014-2020) تحت إشراف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية التي ستتولى رئاسة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالإدارة الاستراتيجية. وعلى المستوى الإقليمي، ستتولى لجنة إقليمية للتوجيه والإدارة مسؤولية الإدارة، وستترأسها المديرية الاقليمية للزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية. وسيتضمن تنسيق المشروع وحدة تنسيق تشغيلية مفوضة على المستوى المركزي، ستعمل بتفويض من سلطة التنسيق الاستراتيجي للأمين العام ووحدة تنسيق تشغيلية إقليمية على مستوى كل منطقة من مناطق التدخل للمشروع، ترتبط مباشرة بالمديرية الاقليمية للزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية. وسوف تتمتع وحدة التنسيق التشغيلية المفوضة بالاستقلال الذاتي في إدارة الشؤون الإدارية والمالية والذي ستمنحه لها الحكومة. وسيتم توسيع نطاق هذا الاستقلال الإداري والمالي بشكل محدود، لهيئات التنسيق التشغيلية الإقليمية.

## جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

20- **التخطيط.** سوف ينفذ المشروع على أساس خطة العمل والميزانية السنوية، التي ستعتمدها اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالإدارة الاستراتيجية واللجنة التقنية للإدارة قبل إرسالها إلى الصندوق لحصول على إشعار بعدم الاعتراض.

21- **الرصد والتقييم.** سيتم هيكلة نظام الرصد والتقييم المنشأ في إطار المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية وفقا للنهج الذي اعتمدته حكومة توغو والصندوق في هذا المجال. وفي كلتي الحالتين، فإن الرصد والتقييم، المتوخى على مستوى المشروع بأكمله، يستند إلى مجموعة من المؤشرات المشتركة والفئات المشتركة والدعم الذي يقدم بصفة دورية إلى نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق، والذي يطبق على جميع المشروعات التي يمولها الصندوق. وسيكون لنظام الرصد والتقييم في المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية صلات بنظام الرصد القطاعي عند تطويره على مستوى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية.

22- **إدارة المعرفة.** سيتم تنظيم حلقات عمل لتبادل وجمع الممارسات الجيدة بانتظام لتحديد منهجيات التدخل وتحسين تقاسم المعرفة.

## دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

23- **الإدارة المالية.** تم تقييم نظام الإدارة المالية لضمان امتثاله لمتطلبات المخاطر الائتمانية في الصندوق. وعموما، فإن مخاطر الإدارة المالية للمشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات والإجراءات والنظم الحالية للهياكل الحكومية، تعتبر عالية قبل تطبيق تدابير التخفيف، وتعتبر معتدلة بعد تطبيق التدابير. وستسمح طرائق الإدارة المالية المقترحة بالامتثال للمتطلبات الدنيا للصندوق؛ وعلى وجه الخصوص أُجري تحليل لخيارات الإدارة المالية للمشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية أثناء تصميم المشروع، لتلبية الرؤية المشتركة أيضا والتطور نحو نهج قطاعي للتنفيذ وإدارة مباشرة للمشروع تعتمد على الهياكل الحكومية.

24- وبالنظر إلى أن نظام الإدارة المالية لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية لا يسمح في الوقت الحالي بتلبية متطلبات الصندوق، فقد تم الاتفاق مع سلطات توغو على إنشاء وحدة تنسيق تشغيلية مفوضة تتمتع باستقلال إداري ومالي، وتتولى مسؤولية تنفيذ المشروع على المستوى المركزي وتضم خمس وحدات تنسيق مفوضة على المستوى الإقليمي.

25- وستستند الإدارة المالية للمشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية إلى: 1) تنظيم إداري ومحاسبي فعال، ستنفذه وحدة التنسيق التشغيلية المفوضة ووحدات التنسيق المفوضة على المستوى الإقليمي؛ 2) خبرة الموظفين المعينين على أساس تنافسي على المستوى الوطني/الإقليمي. وسيتعين على وحدة التنسيق التشغيلية المفوضة إدارة المشروع ونقل مهارات معينة إلى نظرائها في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية، بهدف تعزيز قدرات الهياكل الحكومية. وستدار أموال المشروع، وفقا للإجراءات المعمول بها في توغو فضلا عن إجراءات الصندوق الإدارية والمالية للمشروعات. وستكون وحدة التنسيق التشغيلية المفوضة مسؤولة عن استخدام أموال المشروع وستكون مسؤولة أمام الحكومة والصندوق، وفقا لاتفاقية التمويل وفي امتثال لمعايير الكفاءة والاقتصاد.

26- وستخضع الكشوف المالية للمشروع لمراجعة سنوية وفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق، وستجرى وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال. وستتناول المراجعة السنوية بالتأكيد التوريد، وأنشطة الصرف على مستوى المناطق (وحدات التنسيق المفوضة على المستوى الإقليمي) وامتثال عمليات الشركاء في المشروع.

27- **إعداد الميزانية**. سيجري موظفو وحدة التنسيق التشغيلية المفوضة ووحدات التنسيق المفوضة على المستوى الإقليمي عملية إعداد الميزانية بتعاون وثيق مع إدارة الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية. وسيتحقق الأمين العام بعد ذلك من صحة خطة العمل والميزانية السنوية وسيخضع لموافقة اللجنة التوجيهية. وسيتم تقدير الاحتياجات على المستوى الإقليمي بالتفصيل لمراعاة الاحتياجات التشغيلية والإدارية لوحدات التنسيق المفوضة على المستوى الإقليمي والمديرية الاقليمية للزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية.

28- **تدفق الأموال**. لتسهيل صرف الصندوق للتمويل، سيتم تدفق الأموال من خلال: (1) حساب مخصص مفتوح في أحد البنوك المعتمدة لدى الصندوق، ويدار وفقا لآلية حساب السلف المؤقتة؛ (2) حساب عمليات مفتوح على المستوى المركزي؛ (3) حسابات فرعية للعمليات على مستوى وحدات التنسيق المفوضة على المستوى الإقليمي. وسوف تدار جميع الحسابات وفقا لمبدأ التوقيع المزدوج. وستستند وتيرة تقديم طلبات سحب الأموال إلى خطة التدفقات النقدية والالتزامات المالية للمشروع. وسيتم تحديد الإجراءات وعتبات سحب الأموال في رسالة إلى المقترض وفي دليل التنظيم الإداري والمالي للمشروع.

29- وسيخضع توفير الأموال لشروط مسبقة تتعلق أساسا بإنشاء وحدة التنسيق التشغيلية المفوضة وتعيين موظفيها الرئيسيين، وعلى توفير النظراء الحكوميين للضرائب المفروضة على نفقات السنة الأولى.

30- **التمويل بأثر رجعي للنفقات التي سبقت البداية**. رهنا بموافقة مجلس الإدارة ومن أجل تسهيل بدء المشروع، من المقرر توفير تمويل بأثر رجعي يصل إلى 500 241 دولار أمريكي تحت الفئة الرابعة "التدريب" والفئة السادسة "تكاليف التشغيل" يمكن استخدامها ابتداء من 24 يناير/كانون الثاني 2014، على الرغم من أحكام القسم 4-8 (أ) (2) من الشروط العامة واجبة التطبيق على تمويل التنمية الزراعية.

31- وبالتالي، فإن هذه النفقات المعرفة على وجه التحديد والتي وضعت في الميزانية عند مرحلة التصميم، والتي تفي بجميع معايير الأهلية المنصوص عليها في اتفاقية التمويل مع الصندوق، يمكن أن تمولها مسبقا الجهة النظيرة قبل بداية نفاذ الاتفاقية وسوف تعاد إلى الحكومة مع أموال قرض ومنحة الصندوق، فور الوفاء بالشروط السابقة لصرف الدفعة الأولى.

32- **التوريد**. سيتم توريد السلع والأشغال والخدمات الممولة من موارد الصندوق وفقا للأحكام المعمول بها في توغو بقدر ما تتفق مع المبادئ التوجيهية للصندوق. وسوف يتم توريد بعض السلع على المستوى الإقليمي وفقا للنهج الإقليمي لتنفيذ المشروع.

33- **التسيير**. أدرج إطار التسيير الرشيد في تقرير تصميم المشروع ومرفقاته. ويهدف هذا الإطار إلى ضمان الشفافية في المعلومات المتعلقة بالجوانب الائتمانية للمشروع، والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد، ومشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة في جميع مراحل المشروع. ويؤدي ذلك أيضا إلى استهداف دقيق للغاية ونشر المعلومات على نطاق واسع، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي.

### هاء- الإشراف

34- سيقوم الصندوق بالإشراف على المشروع، من خلال بعثتي إشراف في السنة. وستنفذ إحدى هذه البعثات على الأقل بالاشتراك مع البنك الدولي، من أجل الامتثال لممارسة البعثات المشتركة لمشروعات البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي التي تشمل المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية. وسيشترك الصندوق والحكومة في إجراء استعراض منتصف المدة في نهاية السنة الثالثة من التنفيذ.

## رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

### ألف- تكاليف المشروع

35- التكاليف الإجمالية للمشروع، بما في ذلك الضرائب والطوارئ، تقدر بمبلغ 39.6 مليون دولار أمريكي (19.2 مليار فرنك أفريقي) على فترة مدتها ست سنوات. وتقدر التكاليف الأساسية بمبلغ 37.8 مليون دولار أمريكي (17.8 مليار فرنك أفريقي). ومبلغ الطوارئ قدره 2.8 مليون دولار أمريكي (1.4 مليار فرنك أفريقي)، أو 8 في المائة من التكاليف الأساسية. والتكاليف الاستثمارية قدرها 31 مليون دولار أمريكي (15.1 مليار فرنك أفريقي)، أو 84 في المائة من التكاليف الأساسية. وتمثل النفقات المتكررة 16 في المائة من التكاليف الأساسية، أو 5.7 مليون دولار أمريكي (2.8 مليار فرنك أفريقي). وتعادل الضرائب 5.9 في المائة من التكاليف الإجمالية، أو مبلغ إجمالي قدره 2.3 مليون دولار أمريكي (1.1 مليار فرنك أفريقي). وتقدر التكاليف لكل مستفيد بمبلغ 418 دولارا أمريكيا بالنسبة لمخصصات الصندوق و792 دولارا أمريكيا بالنسبة للتكاليف الإجمالية.

جمهورية توغو
المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية
**حسابات الصرف حسب الممول**

**(بآلاف الدولارات الأمريكية)**

| | الحكومة | | قرض الصندوق | | منحة الصندوق | | المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة | | المؤسسات المالية الشريكة | | التمويل المشترك | | المجموع | | النقد الأجنبي | المحلي (بدون الضرائب) | الرسوم والضرائب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | | | |
| **ألف- تسهيل الحصول على الخدمات غير المالية** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| تسهيل الحصول على تدريب ودعم ومساندة | 376.9 | 11.5 | 1 407.3 | 43.1 | 1 407.3 | 43.1 | - | - | - | - | 75.1 | 2.3 | 3 266.7 | 8.3 | 897.4 | 1 992.4 | 376.9 |
| دعم المبادرات الفردية الريفية | 603.4 | 7.1 | 3 774.6 | 44.2 | 3 774.6 | 44.2 | - | - | - | - | 386.4 | 4.5 | 8 539.0 | 21.6 | 1 577.0 | 6 358.6 | 603.4 |
| **المجموع الفرعي** | 980.3 | 8.3 | 5 181.9 | 43.9 | 5 181.9 | 43.9 | - | - | - | - | 461.5 | 3.9 | 11 805.7 | 29.8 | 2 474.4 | 8 351.0 | 980.3 |
| **باء- تسهيل الحصول على الخدمات المالية** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| دعم إنشاء وتقوية المشروعات | 1 230.7 | 8.0 | 1 809.4 | 11.7 | 1 809.4 | 11.7 | 1 887.5 | 12.2 | 8 676.4 | 56.3 | - | - | 15 413.4 | 38.9 | 166.2 | 15 151.9 | 95.3 |
| تطوير العروض وتعزيز القدرات | 168.7 | 3.3 | 915.1 | 18.0 | 915.1 | 18.0 | - | - | - | - | 3 098.3 | 60.8 | 5 097.3 | 12.9 | 1 557.2 | 3 371.4 | 168.7 |
| **المجموع الفرعي** | 1 399.4 | 6.8 | 2 724.6 | 13.3 | 2 724.6 | 13.3 | 1 887.5 | 9.2 | 8 676.4 | 42.3 | 3 098.3 | 15.1 | 20 510.7 | 51.8 | 1 723.4 | 18 523.3 | 264.0 |
| **جيم- تنسيق وإدارة المشروع** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الوحدة التشغيلية المفوضة | 864.3 | 24.8 | 1 307.6 | 37.6 | 1 307.6 | 37.6 | - | - | - | - | - | - | 3 479.4 | 8.8 | 701.2 | 2 273.6 | 504.5 |
| الوحدة التشغيلية الإقليمية | 588.5 | 15.6 | 1 595.2 | 42.2 | 1 595.2 | 42.2 | - | - | - | - | - | - | 3 778.8 | 9.5 | 737.6 | 2 452.7 | 588.5 |
| **المجموع الفرعي** | 1 452.8 | 20.0 | 2 902.7 | 40.0 | 2 902.7 | 40.0 | - | - | - | - | - | - | 7 258.2 | 18.3 | 1 438.8 | 4 726.3 | 1 093.0 |
| **إجمالي تكاليف المشروع** | 3 832.6 | 9.7 | 10 809.2 | 27.3 | 10 809.2 | 27.3 | 1 887.5 | 4.8 | 8 676.4 | 21.9 | 3 559.8 | 9.0 | 39 574.7 | 100.0 | 5 636.6 | 31 600.6 | 2 337.4 |

**جمهورية توغو**
**المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الر**
**المكونات حسب الممول**
**(بآلاف الدولارات الأمريكية)**

| | الحكومة | | قرض الصندوق | | منحة الصندوق | | المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة | | المؤسسات المالية الشريكة | | التمويل المشترك | | المجموع | | النقد الأجنبي | المحلي (بدون الضرائب) | الرسوم والضرائب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | | | |
| 1- الأشغال | 40.0 | 18.0 | 91.0 | 41.0 | 91.0 | 41.0 | - | - | - | - | - | - | 222.0 | 0.6 | 54.9 | 127.1 | 40.0 |
| 2- المركبات والمعدات | 328.7 | 23.0 | 427.5 | 29.9 | 427.5 | 29.9 | - | - | - | - | 245.6 | 17.2 | 1 429.3 | 3.6 | 839.8 | 260.7 | 328.7 |
| 3- الدعم المالي للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة | 1 062.1 | 7.3 | 1 483.8 | 10.2 | 1 483.8 | 10.2 | 1 887.5 | 12.9 | 8 676.4 | 59.5 | - | - | 14 593.5 | 36.9 | - | 14 593.5 | - |
| 4- التدريب والمساعدة التقنية والورش والسفر | 933.3 | 5.4 | 6 462.4 | 37.6 | 6 462.4 | 37.6 | - | - | - | - | 3 312.1 | 19.3 | 17 170.2 | 43.4 | 3 895.6 | 12 414.7 | 860.0 |
| 5- مصاريف الموظفين | 978.1 | 23.3 | 1 609.8 | 38.3 | 1 609.8 | 38.3 | - | - | - | - | 2.1 | - | 4 199.9 | 10.6 | - | 3 443.9 | 756.0 |
| 6- الصيانة والمواد الاستهلاكية | 490.3 | 25.0 | 734.7 | 37.5 | 734.7 | 37.5 | - | - | - | - | - | - | 1 959.7 | 5.0 | 846.3 | 760.6 | 352.7 |
| **إجمالي تكاليف المشروع** | 3 832.6 | 9.7 | 10 809.2 | 27.3 | 10 809.2 | 27.3 | 1 887.5 | 4.8 | 8 676.4 | 21.9 | 3 559.8 | 9.0 | 39 574.7 | 100.0 | 5 636.6 | 31 600.6 | 2 337.4 |

## باء- تمويل المشروع

36- سيتم تمويل المشروع من خلال قرض من الصندوق قيمته 10.8 مليون دولار أمريكي (27.3 في المائة من إجمالي التكاليف) ومنحة من الصندوق بنفس المبلغ (10.8 مليون دولار أمريكي). وسوف تسهم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي (4.8 في المائة من إجمالي التكاليف)، وهو مبلغ يعادل مساهمتها في تكاليف مشروعاتها. وسوف تشارك المؤسسات المالية الشريكة بمبلغ 8.67 مليون دولار أمريكي (21.9 في المائة من إجمالي التكاليف). وتقدر مساهمة الحكومة بمبلغ 3.83 مليون دولار أمريكي (9.7 في المائة من إجمالي التكاليف) وتقابل الحقوق والضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات التي يحصل عليها المشروع، وأموال الضمان، ورواتب وعلاوات موظفي وحدات التنسيق التشغيلية المفوضة ووحدات التنسيق المفوضة على المستوى الإقليمي، واستئجار مكاتب وحدة التنسيق التشغيلية المفوضة.

37- وسيتعين حشد تمويل مشترك قدره 3.56 مليون دولار أمريكي (9 في المائة من تكاليف المشروع). وتعتزم حكومة توغو سد هذه الفجوة التمويلية من الأموال الكويتية التي تلقتها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية.

## جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

38- الآثار والفوائد الاقتصادية الرئيسية المتوقعة للمشروع هي:

- زيادة وتنويع دخل السكان من خلال زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة على الأسواق الوطنية ودون الإقليمية وحتى الدولية؛
- زيادة وتنويع المعروض من المنتجات، نتيجة الفرص الأفضل لإنشاء/تقوية المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة عند منبع ومصب الإنتاج الزراعي؛
- زيادة قدرة المجموعة المستهدفة على الادخار والاستثمار من خلال تطوير خدمات مالية مصممة بشكل مناسب؛
- تعزيز مركز المرأة ومشاركتها في التنمية المحلية، ولا سيما من حيث إنشاء وتطوير وإدارة المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة.

39- ويشير التحليل الاقتصادي إلى ارتفاع المعدل العام للعائد بنحو 19.3 في المائة. ويرجع هذا المعدل إلى زيادة الإنتاجية بسبب تحسن التقنيات والتكنولوجيا نتيجة الحصول على الخدمات غير المالية فضلا عن الخدمات المالية المنتظرة في إطار المشروع. ويعكس هذا المعدل أيضا الواقع نظرا لأن جميع هذه الأنشطة تنفذ بالفعل في توغو من قبل المطورين بمواردهم الذاتية. ويستند صافي القيمة الحالية، الذي يقدر بنحو 10.6 مليون دولار أمريكي، إلى معدل خصم قدره 12 في المائة، يعتبر تكاليف الفرصة البديلة لرأس المال على المدى الطويل في أفريقيا.

## دال- الاستدامة

40- صممت جميع أنشطة المشروع بطريقة تحقق الاستدامة، استنادا إلى المبادئ التالية:

- يسمح إضفاء الطابع المؤسسي على آليات تنظيم تقديم التدريب المهني للمشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية بالخروج من المنطق البسيط للإنتاج القائم على الأشخاص/الأيام. ولتحقيق هذا الغرض، سيدعم المشروع تفعيل دائرة التدريب ونشر التقنيات الزراعية وسيدعم المنظمات الزراعية المهنية، التي تقوم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية بإنشائها الآن والتي ستقوم بتنفيذ ورصد السياسة القطاعية لتعزيز المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة؛
- من المفيد والضروري مساندة مؤسسات التدريب القائمة لرفع مستوى تنمية المراكز القائمة بشكل مستدام؛
- يسمح تجميع خدمات مساندة المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة، التي عادة ما تقدمها هياكل دائمة مثل غرفة التجارة والصناعة والوكالة الوطنية للعمالة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بمواءمة النهج وتقديم مجموعة أوسع من الدعم إلى المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة وإلى مطوري المشروعات؛
- يضمن تعزيز المؤسسات المالية القائمة استدامة الحصول على التمويل. وتطبق كل هذه المؤسسات طرائق الدعم المالي للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة، بما في ذلك "بداية الإنشاء"؛
- تعد مساءلة المديرية الاقليمية للزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية على المستوى الإقليمي، فيما يتعلق بتحديد أنشطة المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة واختيارها والإشراف على تنفيذها عاملا هاما لتحقيق الاستدامة. وسيتم تعزيز هذا التدبير، الذي جرى اختباره بالفعل في مشروع دعم التنمية الزراعية في توغو، بطريقة تساعد الهياكل الإقليمية على الاضطلاع بدورها التنظيمي بشكل فعال.

### هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

41- أجري تحليل للمخاطر أثناء تصميم المشروع (انظر الفقرة 183 من تقرير المشروع). واقترحت تدابير التخفيف لكل فئة من فئات المخاطر (المخاطر المرتبطة بالاستهداف، وجودة مقدمي الخدمات غير المالية والمالية، والتسيير، وما إلى ذلك). ونظرا لمجالات التدخل المختارة، ينبغي ألا يكون للمشروع أي أثر سلبي كبير من الناحية البيئية والاجتماعية، وبالتالي يتم تصنيفه على أنه من الفئة "باء". وتمت مناقشة المخاطر المتعلقة بالجوانب الائتمانية في الجزء ثالثا دال من هذا التقرير.

## خامسا- الاعتبارات المؤسسية

### ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

42- يتسق المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية مع سياسات الصندوق، وخاصة: (1) الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2015، من حيث مساهمته بشكل مباشر في تحقيق أربعة من الأهداف الاستراتيجية الخمسة؛ (2) استراتيجية تنمية القطاع الخاص؛ (3) السياسة المتعلقة بالمشروعات الريفية. ومن وجهة النظر هذه، يسهم المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية في ظهور قطاع خاص مالي محلي في المناطق الريفية أكثر استجابة لاحتياجات فقراء الريف من خلال: (1) تعزيز و/أو تقوية المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة؛ (2) استحداث وظائف في المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة أو

حولها؛ (3) دعم ربط المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة بالسوق؛ (4) إقامة علاقات تعاقدية بين المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة ومؤسسات التمويل الريفي.

43- وعلاوة على ذلك، يتواءم المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية تماما مع سياسة الاستهداف في الصندوق حيث إنه يجمع بين الاستهداف الجغرافي واستهداف مباشر وشامل للشباب والنساء فضلا عن تدابير التمكين وبناء القدرات. وبالتالي، فإن آليات دعم المشروعات الريفية الصغرى والمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة التي يديرها الشباب والنساء ومروجو المشروعات، المتعلمون أو غير المتعلمين، تؤيد التكامل ومواقع المجموعات التي كانت تواجه في الماضي صعوبة في توصيل صوتها. كما يخطط المشروع لدعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة في مجال التحول والتسويق وهو مجال تفضله المرأة.

## باء- المواءمة والتنسيق

44- ليس لدى توغو برنامج للفرص الاستراتيجية القطرية، وقرر الصندوق مواءمة عملياته في هذا البلد على أساس البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي المعتمد في عام 2009. ومن الناحية الاستراتيجية، يتماشى المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية مع توجهات هذه الوثيقة المرجعية.

45- وسيقيم المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية شراكات مع المشروعات التي تنفذها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الثروة السمكية في إطار تدخلات البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي ومع المشروعات والمبادرات ذات الصلة في الوزارات الأخرى. وسيتم إقامة علاقات مع مشروع دعم التنمية الزراعية في توغو التابع للصندوق، ومشروع دعم القطاع الزراعي (البنك الدولي)، ومشروع الإنتاجية الزراعية في غرب أفريقيا – مشروع توغو (البنك الدولي).

46- وتتولى وزارة التنمية الشعبية والحرف والشباب وعمالة الشباب مسؤولية معظم التدخلات في مجال المبادرات الفردية وعمالة الشباب في توغو. وستكون هذه الوزارة، التي لديها أكثر من ست مبادرات تشترك في تمويل المبادرات الاقتصادية التي ينفذها الشباب، شريكا هاما للمشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية؛ ومن المقرر أيضا تعيين منسق للمشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية في هذه الوزارة.

47- وسيقوم المشروع بتسهيل تمويل المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة المنشأة في إطار شراكتين استراتيجيتين سيتم إضفاء الطابع الرسمي عليهما: الشراكة الأولى مع صندوق دعم المبادرات الاقتصادية للشباب، والثانية مع الوكالة الوطنية لتعزيز وتأمين تمويل المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. وهذه الشراكات مدفوعة بالحاجة إلى تحقيق التكامل والتآزر مع أصحاب المصلحة الذين تجمعهم مع المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية نفس المناطق والمجموعات المستهدفة وقطاعات الأنشطة وأوجه التمويل.

## جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

48- سيُدخل المشروع عددا من الابتكارات والمفاهيم الجديدة من حيث مساندة وتنمية القدرات للمطورين وأصحاب المبادرات الاقتصادية. وأهم هذه المفاهيم هو الدعم/المساندة، الذي يحصل بموجبه المستفيد على المشورة فضلا عن مساندة محلية من البداية حتى إنشاء أو تقوية مشروعه.

49- وسيتم توفير المساندة من خلال مجموعة من أشكال الدعم لتمكينهم من تحقيق مستوى أعلى من الاستقلالية. وسوف يستند هذا الدعم إلى عمليات التشخيص وخطط المساندة المرفقة التي تعدها منصات تقديم الخدمة.

50- وسينشئ المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية مراكز متخصصة للموارد ومنصات خدمة إقليمية – اتحادات المؤسسات ذات الولايات المكملة التي ستستخدم مهاراتها بهدف توسيع نطاق الخدمات المالية وغير المالية المقدمة إلى المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة وإلى أصحاب المبادرات الاقتصادية الذين يستهدفهم المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية. وسوف تركز مراكز الموارد على تنمية قدرات منصات تقديم الخدمة التي ستعزز، بدورها، المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة وأصحاب المبادرات.

51- ومن خلال هذا الجهاز، يهدف المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية إلى تعزيز المؤسسات القامة فضلا عن رفع كفاءات الهياكل التي تقدم الخدمات (التدريب والمشورة والمساندة) وتعزيز التوازن بين العرض والطلب على الخدمات من خلال: 1) تحسين تسيير مؤسسات التدريب وتقديم المشورة بحيث تتكيف بشكل دائم مع تغير الطلب؛ 2) إقامة شبكة لمؤسسات التدريب وتقديم المشورة بهدف تجميع الخدمات المقدمة.

### دال– الانخراط في السياسات

52- يتوخى المشروع إجراءات دعم في حوار السياسات بهدف تحسين بيئة تنمية المشروعات الريفية الصغرى في توغو. وبالتالي يهدف المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية إلى انخراط مختلف أصحاب المصلحة في عملية تعاونية لتحسين إطار السياسات الإنمائية للمشروعات الريفية الصغرى.

53- وسيجري المشروع تدخلات وسيساهم بصفة خاصة في وضع استراتيجية دعم للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة وإطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي يعزز إنشاء المشروعات وتنميتها. وفي مجال التمويل الريفي، سيكون للمشروع دور تعاوني مماثلة لوضع سياسات وتهيئة بيئة مواتية لتطوير الخدمات المالية المصممة خصيصا للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة.

## سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

54- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية توغو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترد اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

55- وجمهورية توغو مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

56- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

## سابعا– التوصية

57- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

**قرر**: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية توغو قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته سبعة ملايين وثماني عشرة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 018 7 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذا التقرير.

**قرر أيضا**: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية توغو منحة تعادل قيمتها سبعة ملايين وثماني عشرة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 018 7 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذا التقرير.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

# Accord de financement négocié

Numéro du prêt:

Numéro du don:

Nom du projet: Projet national de promotion de l'entreprenariat rural (« PNPER ») ("le Projet")

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

et

La République togolaise ("l'Emprunteur")

(Désigné individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

Conviennent par les présentes de ce qui suit:

**Préambule**

ATTENDU que l'Emprunteur a sollicité auprès du Fonds un prêt et un don pour le financement du Projet décrit à l'Annexe 1 du présent Accord;

ATTENDU que l'Emprunteur entend solliciter auprès d'autres bailleurs de fonds un co-financement afin de pallier au déficit de financement du Projet; et

ATTENDU que sur la base de ce qui précède, le Fonds a accepté d'accorder un prêt et un don à l'Emprunteur conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord.

**Section A**

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2) et les clauses particulières (annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, telles qu'amendées le 17 septembre 2010, et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt et un don (l'ensemble constituant "le financement"), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

**Section B**

1. a) Le montant du prêt du Fonds est de sept millions dix-huit mille droits de tirage spéciaux (7 018 000 DTS) (équivalent approximativement à dix millions huit cent huit mille dollars des États-Unis 10 808 000 USD).

b) Le montant du don du Fonds est de sept millions dix-huit mille droits de tirage spéciaux (7 018 000 DTS) (équivalent approximativement à dix millions huit cent huit mille dollars des États-Unis 10 808 000 USD).

2. Le prêt du Fonds est accordé à des conditions particulièrement favorables. Tels que spécifiés à la section 5.01 (a) des Conditions générales, les prêts consentis à des conditions particulièrement favorables sont exempts d'intérêts mais supportent une commission de service de trois quarts de point (0,75%) l'an, exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement des frais de service du prêt; ils comportent un délai de remboursement de quarante (40) ans dont un différé d'amortissement de dix (10) ans à compter de la date d'approbation du prêt par le Conseil d'administration du Fonds.

3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds est l'Euro (EUR).

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt du Fonds sont exigibles le 1er mars et le 1er septembre.

6. Un compte désigné libellé en francs de la Communauté Financière Ouest Africaine ("FCFA") sera ouvert au nom du Projet auprès d'une institution financière à Lomé ayant l'agrément du Fonds, pour recevoir les ressources provenant du prêt et du don.

7. Un compte "opérationnel" du Projet libellé en FCFA sera ouvert au nom du Projet auprès d'une institution financière à Lomé ayant l'agrément du Fonds, pour les opérations relatives au Projet.

8. Cinq sous-comptes d'opérations du Projet libellés en FCFA et rattachés au compte opérationnel du Projet seront ouverts auprès de la même institution financière au Togo ayant l'agrément du Fonds, pour les opérations relatives au Projet au niveau de chaque région.

9. Un compte de fonds de contrepartie libellé en FCFA est ouvert au nom du Projet auprès du Trésor ou auprès d'une institution financière à Lomé ayant l'agrément du Fonds.

10. La contribution de l'Emprunteur au financement du Projet est estimée à la somme en FCFA équivalente à trois millions huit cent mille dollars des États-Unis (3 832 000 USD). Ce montant inclut notamment:

a) l'ensemble des droits, impôts et taxes grevant les biens et services qui seront pris en charge par l'Emprunteur, au moyen d'exonération ou en ayant recours à la procédure des chèques tirés sur le Trésor;

b) la contribution de l'Emprunteur sous forme de fonds de contrepartie, aux taxes grevant les petites dépenses et à celles pour lesquelles le recours à la procédure des chèques tirés sur le Trésor est impossible. À cet effet, l'Emprunteur mettra à la disposition du Projet, une somme en FCFA pour couvrir les besoins de la première année du Projet. Par la suite, l'Emprunteur reconstituera annuellement le compte de fonds de contrepartie en y déposant les fonds de contrepartie tels qu'ils sont prévus dans le PTBA relatif à l'année du Projet considérée. Le Projet sera inscrit au Budget Général de l'État.

c) la contribution de l'Emprunteur aux activités du Projet et notamment les coûts pour la mise en place de la facilité d'accès au crédit (fonds de garantie) à hauteur de cinq cent millions FCFA (500 000 000 FCFA), ainsi que les coûts relatifs aux salaires et primes des homologues du personnel clé du Projet et les coûts du loyer pour les bureaux de la Coordination opérationnelle déléguée (COD).

**Section C**

1. L'Agent principal du projet est le Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche ("MAEP").

2. La date d'achèvement du Projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

**Section D**

Le Fonds assure l'administration du prêt et du don et il veille à la supervision du Projet.

**Section E**

1. La condition suivante constitue un motif supplémentaire de suspension du présent Accord: le Manuel d'opérations du Projet et le Manuel de procédures administratives, financières et comptables du Projet ("les Manuels du projet"), ou l'une de leurs dispositions, ont été suspendus, résiliés en tout ou partie, ont fait l'objet d'une renonciation ou de toute autre modification sans le consentement préalable du Fonds. Le Fonds considère que ces évènements ont eu ou auront, vraisemblablement, un effet préjudiciable grave sur le Projet.

2. Les éléments suivants constituent des conditions préalables additionnelles aux retraits des fonds du prêt et du don:

a) Un premier dépôt en FCFA équivalent à 30 000 USD a été effectué par l'Emprunteur à titre de fonds de contrepartie pour la première année du Projet couvrant les taxes grevant les petites dépenses et celles pour lesquelles le recours à la procédure des chèques tirés sur le Trésor est impossible. L'Emprunteur s'engage aussi à mettre à la disposition du Projet, une contribution en nature pour couvrir les besoins de la première année.

b) La COD a été mise en place par décision de l'Emprunteur et le personnel clé de la COD, c'est-à-dire le Coordonnateur opérationnel délégué, le responsable administratif et financier, le spécialiste en suivi et évaluation (S&E), le spécialiste en financement rural et le spécialiste en passation des marchés ont été recrutés conformément aux dispositions du présent Accord; et

c) le Manuel de procédures administratives, financières et comptables du Projet a été validé conformément aux dispositions du présent Accord.

3. À titre d'exception aux Conditions générales, des dispositions sont prises en vue d'un financement rétroactif plafonné à 241 500 USD, à partir du 24 Janvier 2014 jusqu'à l'entrée en vigueur du présent Accord, et correspondant aux dépenses effectuées au titre des activités de prédémarrage, telles que prévues dans le document du projet, et afférant à la catégorie IV « Formation » et à la catégorie VI

« Coûts de fonctionnement » du tableau d'affectation des fonds figurant à l'Annexe 2 du présent Accord. Les dépenses seront préfinancées par l'Emprunteur et seront remboursées après l'entrée en vigueur du présent Accord sous réserve que les dépenses effectuées au titre du financement rétroactif remplissent les critères d'admissibilité de la Section 4.08 des Conditions générales.

4. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour le Bénéficiaire:

Monsieur le Ministre de l'économie et des finances
de la République togolaise
Ministère de l'économie
et des finances
B.P. 387, Lomé, Togo

Pour le FIDA:
Le Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Le présent Accord, en date du _____, a été établi en langue française en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE TOGOLAISE

_____
Adji Otèh Ayassor
Ministre de l'économie et des finances
de la République togolaise

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Kanayo F. Nwanze
Président

## Annexe 1

*Description du Projet et dispositions relatives à l'exécution*

## I. Description du Projet

1. *Population cible*. Les bénéficiaires du Projet sont les jeunes hommes et femmes âgés de 18 à 40 ans et plus particulièrement: i) de jeunes ruraux sans emploi porteurs d'initiatives économiques et capables de saisir les opportunités de création d'entreprises; ii) de micro et petites entreprises rurales («MPER») établies par des jeunes (hommes et femmes) désirant développer ou consolider leur activité économique dans les filières porteuses; iii) des entreprises collectives portées notamment par des coopératives de jeunes producteurs, de femmes ou mixtes; iv) des moins jeunes (hommes ou femmes) ayant la maîtrise d'un savoir-faire à valoriser et dont la réalisation serait source de création d'emplois. *En termes de bénéficiaires, le Projet touchera environ 280 000 personnes réparties dans vingt (20) préfectures de cinq (5) régions du pays, dont 50 000 bénéficiaires directs et 230 000 bénéficiaires indirects.*

2. *Zone du Projet*. Le Projet interviendra dans les cinq régions du pays (Maritime, Plateaux, Centrale, Kara, Savanes). Toutefois, le Projet sera mis en œuvre dans des "zones de concentration" prioritaires compte tenu: (i) de la nécessité d'appuyer la création et la croissance de MPER dans des zones où existent des potentiels de développement avérés ; (ii) du souci d'éviter le saupoudrage et la dispersion des interventions en référence aux leçons tirées des projets similaires; et iii) de la nécessité de prendre en compte les acquis des projets intervenant sur la promotion de l'entrepreneuriat rural au Togo. Le Projet concentrera ses activités dans *vingt (20)* préfectures sur les trente-cinq (35) que compte le pays à raison de quatre préfectures par région.

3. *Finalité*. Le Projet a pour finalité de contribuer à la réduction de la pauvreté et à l'amélioration des conditions de vie en milieu rural, en particulier pour les jeunes et les femmes.

4. *Objectif*. L'objectif de développement du Projet est de contribuer au développement de l'entrepreneuriat rural, créateur d'emplois rémunérateurs et durables pour les jeunes au niveau local.

5. *Composantes*. Le Projet comprend les composantes suivantes:

5.1. Composante 1 – Facilitation de l'accès aux services non financiers

5.1.1. Au terme de cette composante, le Projet vise à: i) développer le marché des services de développement des entreprises en milieu rural à travers une offre professionnelle de services d'appui de proximité ; et ii) promouvoir l'entrepreneuriat en milieu rural et renforcer les compétences des petits entrepreneurs, leur permettant de créer ou consolider et développer leur entreprise. Les activités de cette composante seront réalisées à travers deux sous-composantes:
a) Renforcement et diversification de l'offre de formation et d'appui-conseil, et
b) Appui à la création, consolidation et promotion des MPER et de leurs produits et services.

*Sous-composante 1.1.: Renforcement et diversification de l'offre de formation et d'appui-conseil.* L'objectif de la sous-composante est de renforcer les structures d'accompagnement, d'appui-conseil et de formation et de les adapter aux besoins de la MPER et d'engager les différentes parties prenantes dans des concertations visant l'amélioration de l'environnement politique de développement de la Micro-Entreprise

Rurale au Togo. L'adaptation de l'offre aux besoins de développement des MPER se fera à travers la mise en place d'un dispositif de portée nationale et régionale: les Centres de Ressources Spécialisés et les Plateformes de Service Régionales. Au terme de cette sous-composante, le Projet va mener, notamment, les activités suivantes:

a) Une étude de la Chambre de Commerce et d'Industrie du Togo et l'Agence Nationale pour la Promotion de l'Emploi (ANPE) – structures pressenties pour diriger le Centre de Ressources Spécialisé Entreprenariat - pour faire un état des lieux de l'offre de services non financiers aux MPER dans les cinq (5) régions;

b) La réalisation de Plan de Renforcement des Compétences. Le plan de renforcement des capacités des acteurs est un document de planification stratégique et opérationnelle à l'échelle de la Plateforme de Service et décliné pour chaque structure individuelle (Centres de formation, ONG, etc.).

c) Des formations à l'endroit des conseillers d'accompagnement et d'appui-conseil et des formations de formateurs pour les centres de formation professionnels agréés par le Projet.

d) Des études de marché de produits avec une forte implication des acteurs, notamment les acteurs du pôle marché pour une connaissance plus fine des marchés d'écoulement.

e) L'appui à l'amélioration de la qualité des produits par: (i) l'élaboration et la diffusion de guides de bonnes pratiques et méthode d'autocontrôle pour tous les agents de la filière concernée; (ii) le suivi des MPER dans l'application des bonnes pratiques; (iii) l'accompagnement (analyse microbiologique, conditionnement) par l'ITRA et l'Institut national d'hygiène; et (iv) la création de labels de qualité.

f) Des actions d'appui à la concertation et au dialogue politique pour l'amélioration de l'environnement de développement de la Micro-Entreprise Rurale au Togo.

g) L'élaboration d'une stratégie de soutien aux MPER et d'un cadre législatif, réglementaire et institutionnel susceptible de favoriser leur création et leur développement.

*Sous-composante 1.2.: Appui à la création, consolidation et promotion des MPER et de leurs produits et services.* Au terme de la sous-composante, le Projet vise à i) susciter des vocations d'entrepreneurs parmi les jeunes ruraux en les accompagnants dans la concrétisation de leur idée de projet; et ii) renforcer les compétences des promoteurs d'entreprises existantes en leur permettant de consolider leur entreprise. Les activités de cette sous-composante incluent notamment:

a) Une vaste campagne de communication organisée au démarrage du Projet et dans les deux années suivantes afin d'informer les populations et les opérateurs du développement local sur les objectifs du projet, les domaines d'intervention, les moyens disponibles, les rôles respectifs du Projet, de ses opérateurs (privés et publics) et partenaires ainsi que des bénéficiaires potentiels, et le type d'engagement mutuel à prendre.

b) Des forums d'orientation et d'insertion organisés dans toutes les préfectures et qui serviront de points d'entrée des jeunes porteurs de projets et des promoteurs dans le dispositif d'appui du Projet. Les forums seront des cadres d'information où le promoteur recevra des informations qui l'aideront à mieux appréhender le monde de l'entreprenariat (pour les porteurs de projets) ou à avoir une meilleure idée des services et technologies disponibles pour les promoteurs de MPER existantes et les coopérateurs.

c) Des formations de base sur la création et gestion d'entreprise et l'entreprenariat et des formations techniques spécialisées afin de renforcer les compétences des MPER. Pour les employés et apprentis de MPER et les porteurs d'initiative non ou très faiblement alphabétisés, deux autres types de formations seront disponibles: l'alphabétisation et l'apprentissage dans les « MPER de références ».

d) Des activités d'intermédiation commerciale et des visites de suivi des entreprises ayant bénéficié des formations poussées et celles qui auront reçu les financements.

5.2. Composante 2-Facilitation de l'accès aux services financiers

5.2.1. L'objectif de la composante est d'améliorer l'accès des micros et petites entreprises rurales aux services financiers dans le cadre d'une relation d'affaires durable avec les institutions financières viables. Les activités de la composante seront structurées au sein de deux sous-composantes: i) appui à l'installation des primo-entrepreneurs et ii) développement de l'offre et renforcement des capacités des praticiens et usagers des services financiers ruraux.

*Sous-composante 2.1.: appui à l'installation des primo-entrepreneurs.* Cette sous-composante réalisera notamment les activités suivantes:

a) La mise en place d'une facilité dénommée "coup d'pouce installation" qui permettra aux jeunes promoteurs de démarrer leurs activités et de réaliser progressivement l'autonomie financière. Le "coup d'pouce installation" subventionne 25 pour cent du coût des projets d'investissement des jeunes ruraux moyennant une contribution du promoteur (10 pour cent pour les individus et 20 pour cent pour les coopératives, mobilisable en nature) et un accord de crédit des institutions financières partenaires (IFP). Suivant le principe du partage de risque, la subvention est nantie sous forme de dépôt-garantie contre le financement intégral du plan d'investissement par les IFP qui rétrocèdent la subvention (dépôt-garantie) au prorata de la performance du jeune dans le remboursement du crédit. Le jeune bénéficiaire constitue une épargne additionnelle progressive durant le cycle de remboursements; ce qui lui facilite le renouvellement du crédit. Le "coup d'pouce installation" sera accordé à 1 300 primo-entrepreneurs dont 200 coopératives (50 pour cent de coopératives de femmes) désireux de créer leurs activités dans les secteurs visés par le PNPER: services, production, transformation, unités marchandes. L'éligibilité est ouverte aux jeunes, dans les préfectures d'intervention dans les cinq (5) régions.

b) Suivi des promoteurs et partenariat stratégique. Le Projet financera la mise en place d'un système de suivi du financement des primo-entrepreneurs. Ce suivi sera alors assuré par les institutions financières partenaires sur la base d'un support permettant de visualiser la situation comparée des revenus et du mouvement des dépôts auprès de

l'institution. Les IFP communiqueront avec le dispositif d'accompagnement mis en place par le Projet aux fins d'initier d'éventuelle appuis-conseils conjoints.

*Sous-composante 2.2. Développement de l'offre et le renforcement des capacités.* Les activités de la sous-composante visent à améliorer l'offre de services et la relation entre des SFD et les promoteurs de micro et petites entreprises rurales. Pour ce faire, le Projet interviendra à travers trois volets: (i) le développement de nouveaux produits et facilitation de l'accès des MPER aux services financiers; (ii) la professionnalisation des compétences et des pratiques; (iii) l'appui à la caution mutuelle et à l'éducation financière des MPER en vue de limiter les risques de détournement d'objet et de financer et de restaurer la confiance avec les segments ruraux jugés à risque. Les activités de cette sous-composante incluent notamment:

a) Deux études en (i) gisements d'épargne; et (ii) produits de financement innovants.

b) Promouvoir et faciliter le financement des MPER établies par le biais de deux partenariats stratégiques qui seront formalisés avec le FAIEJ et l'ANPGF. Dans le cadre de ces partenariats, 500 micros et petits entrepreneurs auront accès aux services financiers suivant des modalités prenant en compte la nature et la saisonnalité de l'activité, la capacité d'endettement des promoteurs et la rentabilité de l'activité, etc. Ces crédits seront accordés moyennant 30 pourcent d'apport en numéraire de la part des promoteurs.

c) Le Projet contribuera à l'amélioration des supports méthodologiques et managériaux par la mise en place des capacités techniques spécifiques au niveau des institutions pour la maîtrise de la gestion des crédits ruraux. En partenariat avec l'AP-SFD, le Projet financera une vingtaine de sessions de formations sur des modules spécifiques en relation avec la gestion des risques et du crédit.

d) Le Projet financera l'appui à la mise en place de groupes de caution pour les MPER, à travers des formations et de l'appui-conseil. Quarante-cinq sessions de formations sont prévues sur la durée du projet.

5.3. Composante 3 – Coordination et gestion de Projet

*Coordination du Projet.* La coordination stratégique du Projet sera sous la responsabilité du Secrétaire général du MAEP. À ce titre, le Secrétaire général du MAEP doit assurer, notamment: i) l'harmonisation et l'alignement du Projet avec le Programme national d'investissement agricole et de sécurité alimentaire ("PNIASA") de l'Emprunteur; et ii) la mise en œuvre progressive de l'approche sectorielle du Projet. Au terme de cette composante, le Projet mettra en place le dispositif de coordination, de gestion et de suivi évaluation du PNPER. Ainsi, le Projet financera: a) les coûts d'établissement (mise en état et équipement des bureaux, achat de matériels roulants, etc.) ; b) les salaires et fonctionnement de la Coordination opérationnelle déléguée (COD) et de la Coordination opérationnelle régionale (COR) ; c) la préparation des PTBA; d) les frais de mission de suivi et de supervision interne (des COD, COR et DRAEP); e) les études diverses, les audits, les missions de supervision statutaire; f) la collecte, le traitement et la diffusion des données sur le Projet; et g) le développement des outils de S&E y compris l'appui au MAEP dans son effort de mise en place d'un système de suivi-évaluation sectoriel. Le Projet financera également les coûts de formation du personnel, de renforcement des capacités des homologues mis à disposition par le MAEP et les frais liés aux activités d'information,

de sensibilisation et de communication entreprises dans le cadre de la mise en œuvre du Projet.

## II. Dispositions relatives à l'exécution

6. Agent principal du projet

6.1. *Désignation.* Le Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche ("MAEP") en sa qualité d'Agent principal du projet, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Projet.

6.2. *Responsabilité*. L'Agent principal du projet, à travers le Secrétaire général du MAEP, veillera à ce que les interventions du Projet s'inscrivent dans le cadre des objectifs précisés ci-dessus et des orientations décrites dans les Manuels du projet pour sa mise en œuvre.

7. *Coordination opérationnelle déléguée ("COD")*

*Responsabilité.* Une Coordination opérationnelle déléguée ("COD") sera mise en place par décision de l'Emprunteur et sera chargée de la gestion opérationnelle du Projet. La COD sera composée de: a) un Coordonnateur opérationnel délégué, responsable de la coordination opérationnelle, b) un responsable administratif et financier, c) un spécialiste en S&E, d) un spécialiste en financement rural, et d) un spécialiste en passation des marchés. La COD serait complétée par du personnel de soutien (secrétaires, chauffeurs, gardiens) nécessaire. Outre les fonctions de gestion, la COD, sous la direction du Coordonnateur opérationnel délégué, sera chargée de développer des outils de planification, de suivi-évaluation, de gestion financière, de passation de marchés, de diffuser les éléments mentionnés ci-dessus à l'ensemble des structures centrales et régionales du Projet et de former les cadres des structures centrales et régionales du Projet. Le Coordonnateur opérationnel délégué fera établir des conventions de travail et de collaboration entre la COD et les différentes structures du MAEP et les autres acteurs concernées par le Projet.

8. *Coordination opérationnelle régionale («COR»)*

*Responsabilité.* Une Coordination opérationnelle régionale sera installée au niveau de chacune des régions d'intervention du Projet et rattachée à la Direction Régionale de l'Agriculture, de l'Elevage et de la Pêche (DRAEP) de chaque Région. Chaque COR comprendra un Chef d'Equipe, un spécialiste en S&E et un comptable (personnel clé de la COR). Les équipes seront complétées par un secrétaire, un chauffeur et un gardien. Les COR seront chargées de la gestion opérationnelle et quotidienne du Projet au niveau de chaque Région.

9. *Comité interministériel de pilotage stratégique ("CIPS")*

9.1. *Établissement.* Le Comité interministériel de pilotage stratégique crée dans le cadre du PNIASA et présidé par le Ministre de l'Agriculture, assurera le pilotage du Projet.

9.2. *Responsabilités.* Le CIPS aura pour responsabilités de veiller à la cohérence du Projet avec les politiques, programmes, projets et activités de l'Emprunteur et des autres bailleurs de fonds, de valider les Manuels du Projet à sa première séance, d'approuver les PTBA, ainsi que les rapports et bilans périodiques. Le CIPS se réunira au moins une fois l'an pour passer en revue l'exécution du PTBA de l'année en cours et valider le PTBA de l'année suivante.

10. *Comité technique de pilotage ("CTP")*

10.1. *Établissement.* Le Comité technique de pilotage ("CTP") créé dans le cadre du PNIASA et présidé par le Secrétaire général du MAEP, sert comme instance de pilotage technique pour le compte du CIPS.

10.2. *Responsabilités.* Le CTP se réunira deux fois par an et les réunions du CTP serviront à préparer les sessions du CIPS. Ainsi, le CTP formulera des avis techniques pour le CIPS dans le cadre de la préparation de ses réunions annuelles. Le CTP aura pour principale responsabilité d'examiner les PTBA et les rapports d'exécution du Projet et de veiller à la conformité de ceux-ci avec les orientations stratégiques du PNIASA et de la Politique nationale de développement agricole du Togo et les recommandations des missions de supervision et d'audit du Projet. D'autres attributions pourront être conférées au CTP.

11. *Comité régional d'orientation et de pilotage ("CROP")*

11.1. *Établissement.* Les Comités régionaux d'orientation et de pilotage ("CROP") créés dans le cadre du PNIASA et présidés par le Directeur régional de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche (DRAEP) assureront le pilotage régional du Projet.

11.2. *Responsabilités.* Les CROP se réuniront deux fois par an et seront chargés de veiller: a) à la revue des activités du Projet; b) à l'élaboration du PTBA régional; c) à l'élaboration des rapports périodiques régionaux; et d) de faciliter les synergies et complémentarités entre le Projet et des initiatives similaires dans la Région.

12. *Mise en œuvre*

12.1. Le Projet, à travers la COD, sous-traitera l'exécution des activités du Projet à des prestataires de services relevant du secteur associatif, public et privé. Le Coordonnateur opérationnel délégué établira des cahiers de charges et signera des contrats de performances avec les prestataires de service en précisant les activités à mener, les résultats attendus, les obligations et les droits de chaque partie, les délais d'exécution, les échéances pour soumettre les rapports et les indicateurs de suivi-évaluation.

12.2. Les prestataires principaux seront les opérateurs privés (entreprises de travaux, bureaux d'études, consultants indépendants), les prestataires publics, les prestataires issus du mouvement associatif, soit les ONG et les associations locales.

13. *Manuel d'opérations du projet et Manuel de procédures administratives, financières et comptables du Projet ("les Manuels du Projet")*

13.1. *Préparation du Manuel d'opérations du Projet*. L'Agent principal du Projet préparera un Manuel d'opérations du Projet lequel comprendra notamment, sans restreindre la portée générale:

a) les critères d'éligibilité aux financements octroyés par le Projet pour l'accès des MPER aux services et support financiers;

b) la mise en place de mesures concrètes permettant d'assurer la transparence, la gouvernance, incluant les principes de bonne et efficace gestion du Projet, le suivi indépendant et la participation des bénéficiaires aux activités du Projet; et

c) les termes de référence du personnel de la COD et du COR du Projet et des prestataires de service.

13.2. *Préparation du Manuel de procédures administratives, financières et comptables du Projet.* L'Agent principal du projet préparera une première version du Manuel de procédures administratives, financières et comptables du projet laquelle comprendra les modalités pour la passation des marchés et la gestion administrative, financière et comptable du Projet, y compris la répartion des coûts par bailleur de fonds.

13.3. *Approbation*. L'Agent principal du projet soumet la première version des Manuels du projet au CIPS pour approbation. Une fois approuvée, l'Agent principal du Projet adresse cette première version des Manuels du projet au Fonds pour commentaires et approbation. Si le Fonds ne formule pas de commentaires dans les 30 jours qui suivent la réception, ils sont considérés comme approuvés.

14. *Suivi et évaluation*

*Suivi et évaluation.* Le Projet mettra en place un système de suivi-évaluation structuré selon l'approche du Gouvernement du Togo et conforme au Système de gestion des résultats et de l'impact du Fonds ("SYGRI"). Le système de S&E comprendra une étude de référence qui sera engagée dès la première année d'exécution du Projet et sera utilisé comme outil de gestion. Les rapports de suivi-évaluation semestriels seront envoyés au Fonds et au CTP et des rapports annuels d'exécution technique et financière seront envoyés au CIPS pour approbation avant d'être envoyés au Fonds. Les rapports constitueront un élément majeur pour apprécier la performance du Projet et certifier le travail des prestataires de service et de l'équipe du Projet, apprécier leurs performances et décider du renouvellement -ou non- de leurs contrats. Le système de suivi-évaluation collectera et analysera les informations nécessaires concernant:

a) les performances quantitatives et qualitatives;

b) le suivi de l'exécution sur le plan technique et financier des activités planifiées et la proposition rapide des modifications aux PTBA;

c) l'appréciation financière des coûts des investissements et de la participation des bénéficiaires; et

d) la gestion des données et leur mise à jour.

## Annexe 2

*Tableau d'affectation des fonds*

*1. Affectation du produit du prêt et du don.* Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du prêt et du don, le montant du prêt et du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

| Catégorie | Montant alloué au titre du prêt (exprimé en DTS) | Montant alloué au titre du don (exprimé en DTS) | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| I Génie Civil | 53 000 | 53 000 | 100% HT et hors contribution bénéficiaires |
| II Véhicules | 250 000 | 250 000 | 100% HT et hors contribution du co-financier |
| III Crédit et fonds de garantie | 870 000 | 870 000 | 100% HT et hors contribution des MPER, des institutions financiers partenaires et du Gouvernement |
| IV Formation | 3 775 000 | 3 775 000 | 100% HT et hors contribution du co-financier et du Gouvernement |
| V Salaires et indemnités | 940 000 | 940 000 | 100% HT et hors contribution du co-financier et du Gouvernement |
| VI Coûts de fonctionnement | 430 000 | 430 000 | 100% HT et hors contribution du Gouvernement |
| Non Alloué | 700 000 | 700 000 | |
| TOTAL | 7 018 000 | 7 018 000 | |

2. Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

a) *Génie civil:* désigne les coûts pour les travaux de rénovation des centres de ressources, des plateformes et des bureaux.

b) *Véhicules:* incluent les dépenses pour les véhicules, matériels roulants et équipements.

c) *Crédits et fonds de garantie:* désignent les dépenses encourues pour le support financier au MPER, y compris les coûts pour la mise en place de la facilité «coup d'pouce» et de la facilité d'accès au crédit.

d) *Formation:* désigne toutes les dépenses relatives à la formation, à l'assistance technique et aux ateliers et voyages.

e) *Coûts de fonctionnement:* désignent les dépenses d'entretien et de fonctionnement et les consommables.

## Annexe 3

*Clauses particulières*

Conformément aux dispositions de la Section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du compte du prêt et du don si l'Emprunteur n'a pas respecté la clause énoncée ci-dessous, et si le Fonds a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

*Recrutement du personnel de la COD et du COR*. Le recrutement du personnel de la COD et du COR se fera de manière compétitive par voie d'appel à candidature selon les procédures actuelles de l'Emprunteur, excluant toute discrimination. Le recrutement du personnel clé de la COD et du COR, le renouvellement de leur contrat, et le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront soumis à l'approbation préalable du Fonds. Un contrat initial d'un an renouvelable sera offert au personnel de la COD et du COR et tout renouvellement sera en fonction de la performance. Le personnel de la COD et du COR sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement et la gestion du personnel de la COD et du COR seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur.

# Cadre logique

| Résumé descriptif | Indicateurs objectivement vérifiables | Sources d'information | Risque/ hypothèses |
|---|---|---|---|
| **1. BUT** | | | |
| Contribution à la réduction de la pauvreté et à l'amélioration des conditions de vie en milieu rural | • La prévalence de la malnutrition chronique des enfants de moins de 5 ans diminue de 2 points<br>• Au bout de 6 ans, l'indice d'accumulation de biens a augmenté d'au moins 2% pour 50% des ménages ciblés * | - Enquête SYGRI<br>- Enquêtes QUIBB<br>- Statistiques nationales et enquêtes socio-économiques d'impact | Stabilité du pays |
| **2. OBJECTIF DE DÉVELOPPEMENT** | | | |
| Développer l'entrepreneuriat rural, notamment pour les jeunes au niveau local | • Au moins 65% des MPER sont fonctionnelles 3 ans après leur création/consolidation.<br>• Au moins 65% des MPER promues/consolidées ont vu leur chiffre d'affaires augmenter de 50% au moins 3 ans après leur création/consolidation ;<br>• 280 000 personnes ont bénéficié des actions du rojet dont 50 000 jeunes et femmes | - Enquêtes spécifiques<br>- Rapport d'évaluation à mi-parcours<br>- Rapport d'achèvement et d'évaluation finale du Projet | Hypothèse<br>Environnement juridique et financier des affaires favorable |
| **EFFET 1: les instruments de développement de l'entreprenariat rural sont renforcés** | • 80% des initiatives de création de MPER sont concrétisées (jeunes et femmes)*** | Enquêtes spécifiques | |
| **Produit 1**: Un service national d'appui en ingénierie de formation accompagne les dispositifs de formation et de conseil aux MPER | • 40 institutions de formation et conseil mises en réseau au sein des centres de ressources<br>• 100 formateurs sont formés en entreprenariat<br>• 50 publications spécialisées sur des métiers et filières sont produites | - Rapports d'activités et de S-E du projet<br>- Rapports de supervision<br>- Enquêtes sur centres de ressources | |
| **Produit 2:** Un instrument de valorisation et de mutualisation des services d'accompagnement de porteurs de projets est mis en place | • 1800 MPER formées dans les centres de formation (dont 1100 primo, 500 établies et 200 coopératives à la fin du projet)<br>• 6 000 apprentis formés<br>• Taux de satisfaction des apprenants > 80% lors des formations | - Rapports de formation<br>- Rapports d'activités | |
| **EFFET 2: l'offre de services de qualité en direction des MPER (en formation, Appui conseil, intermédiation par les ONG, Cabinets privés etc.) est améliorée** | • Amélioration de l'offre globale de services***<br>• Taux d'utilisation des acquis de la formation dans les activités des MPER > à 70%<br>• Taux de satisfaction des utilisateurs 1 an après les formations > 70 % | - Enquêtes spécifiques | |
| ***Produit 3*:** Un réseau de prestataires de services non financiers compétents, est opérationnel | • 5 plateformes de services créées et fonctionnelles<br>• 1 répertoire des prestataires de service mis en place | - Rapports d'activités du projet et des prestataires de service<br>- Rapport de S-E du projet<br>- Rapports de supervision<br>- | Hypothèse<br>Volonté des prestataires de services de répondre aux besoins des micro et petites entreprises<br>Risque<br>Insuffisance de prestataires de services compétents dans les régions |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ***Produit 4***: Un mécanisme innovant de financement est mis en place pour les MPER | • 1100 primo-entrepreneurs encadrés ayant bénéficié de l'opération "coup d'pouce installation"<br>• 100% de primo-entrepreneurs ayant rempli les conditions d'accès au crédit<br>• Volume de crédit octroyé grâce à la mise en place des fonds de garantie<br>• Volume de l'épargne<br>• Volume du portefeuille au profit des MPER<br>• Au moins 50% des primo-entrepreneurs ont renouvelé un crédit apuré d'une IFR<br>• 500 crédits octroyés grâce au dispositif du fond de garanti<br>• 4 nouveaux produits dont 2 en épargne et 2 en crédit sont développés<br>• 1 fonds de garantie mis en place | Registre des membres des IFR partenaires<br>Rapports des comités de crédit<br>Rapports des structures d'encadrement<br>Tableaux de bord des IFR<br>Reporting des IFR partenaires<br>Rapports d'activités des IFR<br>Tableaux de bord des IFR<br>Etats financiers des IFR partenaires | - Réticences des IFR à financer des projets du secteur agricole<br><u>Hypothèses</u><br>- Spécialisation/Professionnalisation des IFR partenaires<br>- Volonté des IFR de promouvoir des produits à moyen et long termes permettant de financer l'entreprise |
| **EFFET 3: la production durable des biens et services de qualité par les MPER est augmentée** | • Augmentation de l'offre de services et des produits provenant des MPER***<br>• Part des MPER dans l'offre totale de services<br>• Amélioration de la qualité des services et produits provenant des MPER | Enquêtes spécifiques | |
| ***Produit 5***: Des MPER en amont et en aval de la production agricole sont créées ou consolidées et viabilisées | • Taux de perte des MPER inférieur ou égal à 35%<br>• 1300 MPER créées (dont 50% par des femmes) dont 50 1100 primo, 500 MPER consolidées (dont 50% par des femmes) et 200 coopératives<br>• 6000 personnes formées dans le domaine des activités génératrices de revenus (dont 50% de femmes)<br>• 10 000 personnes ayant bénéficié d'une formation professionnelle<br>• 3500 Personnes formées aux affaires et à l'entreprenariat (dont 50% de femmes)<br>• 3500 Entreprises ayant accès aux services non financiers offerts (dont 50% de femmes) | Rapports d'activités et de S-E du projet<br>Rapports de supervision<br>Enquêtes sur échantillon MPER | <u>Hypothèse</u><br>Les questions foncières ne constituent pas une entrave à l'installation des micros et petites entreprises<br><u>Risques</u><br>Vulnérabilité des MPER par rapport à la concurrence des PME urbaines et des produits importés<br>Difficultés d'accès au marché pour les produits des MPER |
| ***Produit 6****:* La productivité et les standards de qualité des produits des MPER sont améliorés | • Evolution des volumes de produits des MPER commercialisés (par type et secteur d'activité)<br>• Nombre de produits labellisés<br>• Nombre d'innovations technologiques adoptées par type de MPER | Rapports d'activités et de S-E du projet<br>Rapports de supervision<br>Enquêtes sur échantillon MPER | |